الحكم الراشد كمدخل للاصلاح الاقتصادي بين التنظير والتطبيق مع الاشارة لحالة الجزائر

Good governance as an entry point for economic reform between theory and practice, with reference to the case of Algeria

عمر يحياوي[1]،

Amar yahiaoui[1],

جامعة مجمد بوضياف المسيلة، amar.yahiaoui@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 15 /2022/09 تاريخ القبول: 16 /2022/12 تاريخ النشر: 31 /2022/12

ملخص:

تهدف هذه الورقة الى تحليل الجهود المبذولة من الدولة الجزائرية لتحقيق الحكم الراشد مع التطرق لمعوقاته،بغرض وضع اطار مقترح لتجسيد الحكم الراشد بالجزائر،

وتوصلت الدراسة الى ان الدولة الجزائرية منفذة لبرامجها الإنفاقية بأعلى تكلفة، وبالتالي فهي أقل فاعلية في إنتاجية النفقات العامة.

كلمات مفتاحية: الحكم الراشد، الاستقرار السياسي، الاصلاح الاقتصادي، الجزائر

تصنيفات JEL : G39، G38، H11

Abstract:

The concept of good governance has occupied an important place among peoples in the recent period, due to its importance in advancing the wheel of economic reform, and resulting in increased pressures to open the door to unprecedented radical political transformations. As a result of the above, Algeria took proactive measures by launching a package of political reforms..

The objective of this paper is to analyze the efforts made and to go through the reality of ‘ good governance ’ and its obstacles in Algeria in order to suggest a framework to apply it.

Keywords: : good governance , Political Stability,economic reform, Algeria, .

JEL Classification Codes: G39 ، G38 ، H11

Résumé:

Le concept de bonne gouvernance a occupé une place importante parmi les peuples au cours de la période récente, en raison de son importance dans l'avancement de la roue de la réforme économique, et a entraîné des pressions accrues pour ouvrir la porte à des transformations politiques radicales sans précédent. En conséquence de ce qui précède, l'Algérie a pris des mesures proactives en lançant un ensemble de réformes politiques.

Mots-clés: la bonne gouvernance , stabilité politique; réforme économique, Alger.

Codes de classification de Jel: G39 ، G38 ، H11.

المؤلف المرسل: عمر يحياوي، **amar.yahiaoui@univ-msila.dz**

المقدمة:

في ظل التحديات التي تواجه الدول منذ بدء الألفية الثالثة أصبح التركيز على إدارة الحكم الرشيد من المهام الرئيسية التي تطمح البلدان إلى تطبيقها،وزاد الاهتمام به بعد ان شهدت الدول العربية خلال العام 2011 احداثا سياسية متسارعة واستثنائية متمثلة في موجة من الثورات والانتفاضات والحراك الشعبي التي اسفرت في النهاية عن تغييرات في القيادات السياسية الحاكمة،

وتعتبر المطالب الاجتماعية من أهم المصادر التي ألهمت الحراك الشعبي الذي نجح في تسريع وتيرة ورفع سقف الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سواء في تلك الدول أو الدول العربية الأخرى في المنطقة التي قامت بتحقيق اصلاحات استباقية على ارض الواقع لتفادي تكرار ما حدث في دول الحراك،

ويمكن اعتبار بعض الاجراءات المتخذة يتجاوز حجما وتأثيرا ما تم تحقيقه في سنوات،ونجحت بعض الدول من خلال هذه الاجراءات في تحقيق الهدف منها بينما لم تنجح هذه الاجراءات في دول اخرى،

الاشكالية: تهدف الدولة الجزائرية الى تعزيز دولة القانون لمسايرة التطورات العالمية الراهنة،وترجمت ارادتها لارساء الحكم الراشد باقرار عدة تشريعات وانشاء العديد من الهيئات نتج عنها تحسن في مختلف مؤشرات الحكم الراشد خصوصا في الفترة ما قبل 2010 لتسجل تراجع بعدها في نفس المؤشرات ومن هنا يتبادر السؤال التالي:

ما هو واقع الحكم الراشد بالجزائر؟ وما هي السبل الفعالة لتجسيده؟ ويتفرع عن هذا التساؤل الاسئلة التالية:

- ما هي الاجراءات المتخذة لتحقيق الحكم الراشد؟
- ما هو أثر الاجراءات المتخذة للاصلاح على واقع الحكم الراشد بالجزائر ؟
- ماهي الصعوبات التي تعترض طريق تحقيق الحكم الراشد بالجزائر؟
- ما هي سبل ترقية الحكم الراشد في الجزائر ؟

الفرضيات : للاجابة على الاسئلة السابقة تم وضع الفرضيات الآتية:

- تتمثل الاجراءات في تفعيل الآليات القانونية والتنظيمية لتمكين مبادئ الحكم الراشد.
- تؤدي الاجراءات المتخذة الى تحسن في مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر.
- يعتبر الفساد الاقتصادي أكبر عائق أمام تحقيق الحكم الراشد في الجزائر.
- يعتبر الاستثمار في الموارد البشرية وتطبيق مبدأ الشفافية في التعامل اهم السبل لتفعيل الحكم الراشد في الجزائر

اهداف الدراسة: تتمثل في:

- ضبط مفهوم الحكم الراشد وإبراز أهميته.
- معرفة أهم الإجراءات التي اتخذتها الدولة لتحقيق الحكم الراشد ؛
- تشخيص اهم المعوقات التي تحول دون تحقيق الحكم الراشد في الجزائر.
- ابراز اهم السبل الفعالة لتحقيق الحكم الراشد في الجزائر.

منهج البحث :

تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يتلاءم وموضوع الدراسة، وذلك لجمع البيانات وتبويبها وتحليلها وتفسيرها بهدف الوصول الى مجموعة من النتائج والمقترحات الواقعية، من خلال استعمال مجموعة من الأدوات والوسائل منها الاطلاع على مختلف المراجع النظرية التي لها علاقة بموضوع الدراسة،

تقسمات الدراسة : للاجابة على هذا التساؤلات السابقة تم تقسيم الدراسة الى المحاور التالية: حيث تناول المحور الأول:الاطار المفاهيمي للحكم الراشد، وتعرض المحور الثاني للجهود المبذولة للاصلاح السياسي بالجزائر وتطرق المحور الثالث لواقع الحكم الراشد بالجزائر، وتحدث المحور الرابع معوقات تحقيق الحكم الراشد بالجزائر ، وتناول المحور الخامس اهم المقترحات لتجسيد الحكم الراشد بالجزائر.

المحور الأول: الاطار المفاهيمي للحكم الراشد:

لقد أصبح الحكم الراشد الشغل الشاغل لدى جميع المنظمات و الدول على حد سواء، وفي البداية من الضروري التعرف على مفهوم الحكم الراشد والمفاهيم المرتبطة به،

أولا:مفهوم الحكم الراشد:

طرح البنك الدولي مصطلح "أسلوب الحكم" للمرة الأولى عام 1989 في دراسة له عن الأزمة الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء وعرف المصطلح تعريفا عاما على أنه ممارسة السلطة السياسية في إدارة شؤون الدولة (زايري، 2007)

تعريف البنك الدولي " 1992 " : الحكم الرشيد مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة الموجهة للدول والمؤسسات،والتي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية،أي من الأعلى نحو الأسفل والتي أدت إلى فراغ مؤسساتي بدل تعبئة قدرات وطاقات المجتمع التي يزخر بها،لا بد من الربط بين الحكم الرشيد والتنمية التشاركية ،وكذا حقوق الإنسان والديمقراطية ،إضافة إلى تعيين وتعريف احترام القوانين وتسيير القطاع العام ،محاربة الرشوة وتخفيض النفقات الفائضة والمبالغ فيها في المجال الإداري والعسكري، (الأخضر، 2008)

ويعرف الحكم الراشد حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على أنه ممارسة السلطة الاقتصادية و السياسية والإدارية لادارة شؤون الدولة على كافة المستويات،ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم (كامل، 2006)

اما صندوق النقد الدولي فينظر إلى الحكم الراشد على أنه طريقة عمل تصبغ الشفافية على أداء الحكومة ومدى فعالية هذه الأخيرة في إدارة الموارد العامة، إضافة إلى ضمان البيئة اللازمة لعمل القطاع الخاص (الطاهر، 2008).

ثانيا:مباديء الحكم الراشد:

حددت الأدبيات التي بحثت في الحاكمية ثلاثة مباديء لها هي :

- الشفافية :حيث أصبحت من المصطلحات الشائعة والمتداولة في عدد من المؤتمرات والمنظمات في الوقت الحالي، بل تُعد واحدة من المعايير العالمية المهمة في تصنيف الدول وترتيبها،إذ إنها آلية لقياس درجة الحاكمية في المجتمع وهي عملية اتخاذ القرار وصناعته إذ هي التي تجيز للأفراد الحصول على المعرفة والمعلومة المتعلقة بالحاكمية بحيث تمكنهم من اتخاذ القرارات ذات التأثير المشترك،وهي تعني الوضوح لما يجري ويدور داخل المؤسسات التي تدير الشأن العام مع سهولة تدفق المعلومات الدقيقة والموضوعية وسهولة استخدامها من قبل العاملين.
- المشاركة :تعد المشاركة مكونا فاعلا من مكونات التنمية الإنسانية، إذ تُسهم في عملية صنع القرارات التي تؤثر في حياة المواطنين من خلال مؤسسات شرعية تقوم على حرية التنظيم والتعبير،وينبغي على جميع المواطنين أن يكون لهم صوت في عملية صنع القرار،إما بصورة مباشرة أو عن طريق المؤسسات الوسيطة، وهذه المشاركة لابد لها من أن تكون مبنية على حرية تكوين الجمعيات والتعبير عنها، كذلك أن تكون قادرة على المشاركة البناءة ،وبذلك فإن الحاكمية الجيدة لابد لها من أن تحتوي على مضامين المشاركة لمساندة الحكومة كنموذج فاعل في صنع السياسات الحكومية العامة .
- المُساءلة : تُعد معظم المجتمعات الديموقراطية المساءلة الوجه الآخر للقيادة، ودون المساءلة تكون القيادة دكتاتورية، وهي التزام يلزم الآخرين بالمحاسبة أو الإجابة عن المسؤولية التي تم منحهم إياها أو إسنادها لهم. (يعقوب ، 2012).

ثالثا:مكونات الحكم الراشد::

يتجسد الحكم الراشد في ثلاثة ميادين رئيسية هي الحكومة، القطاع الخاص،المجتمع المدني،فالحكومة تهيئ البيئة السياسية والقانونية المساعدة، بينما يعتبر القطاع الخاص ضروري لخلق فرص العمل وتحقيق الدخل للأفراد في الدولة،أما

المجتمع المدني فيهيئ للتفاعل السياسي والاجتماعي بتنظيم مشاركة الأفراد في مختلف الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية (سويقات ، 2010).

1.الدولة: مجموعة المؤسسات السياسية المهتمة خصيصا بالتنظيم والإدارة الاجتماعية والسياسية ضمن حدود إقليم معين خدمة للمصلحة العامة وتتمثل هذه المؤسسات في السلطة التشريعية، السلطة القضائية،والسلطة التنفيذية،

2.القطاع الخاص: في نظام اقتصادي مختلط يغطي القطاع الخاص جزئه غير الخاضع لسيطرة الحكومة حيث تسود قوانين السوق والمشاريع التجارية الخاصة أي المؤسسات والشركات بمختلف أحجامها (صغيرة، متوسطة أو كبيرة)،

3.المجتمع المدني: هو مجال الحياة الاجتماعية المنظمة الذي يتميز بالطوعية والعمل الذاتي والاستقلالية عن الدولة وهو محكوم بمجموعة من القوانين والقواعد المشتركة. (يختار، و عبد الرحمان، 2011)

المحور الثاني:الجهود المبذولة للاصلاح السياسي بالجزائر:

جاءت الدعوة إلى الإصلاح في الجزائر استجابة للضغوطات التي تتعرض لها الأنظمة السياسية في المنطقة العربية بسبب الصراع حول السلطة و تنامي المطالب الشعبية فيما يخص توسيع المشاركة السياسية و محاربة الفساد و رفع المستوى المعيشي،الأمر الذي جعل من قضية الإصلاح مطلبا جماهيريا (بن الصغير، و لبقع ، بدون سنة نشر) ومن ابرز الاصلاحات ما يلي:

اولا:اصلاح القانون الانتخابي:

حيث ادخلت عليه بعض التعديلات مثل رفع عدد نواب الغرفة السفلى للبرلمان وزيادة التمثيل النسوي باشتراط تمثيل حصة نسائية في كل قائمة،غير ان النظام الانتخابي والادارة الانتخابية تحتاج الى المزيد من التعديل والاصلاح مثل التأكيد على صلاحيات اللجنة الوطنية للاشراف على الانتخابات واستقلاليتها عن وصاية الادارة ووزارة الداخلية وتكون مكونة من قضاة يعينهم رئيس الجمهورية وتملك صلاحيات البت في النزاعات بحيادية ومهنية،

ثانيا:فتح المجال لتأسيس احزاب جديدة:

عرقلت الادارة ممثلة في وزارة الداخلية لسنوات طويلة اعتماد الأحزاب الجديدة بعدة حجج او من دون تقديم أي حجة واضحة وكان الانطباع السائد ان هناك تواطؤا بين الأحزاب القديمة والادارة لمنع ظهور احزاب جديدة،واحتكار الساحة السياسية الحزبية لصالح الوضع القائم،غير ان فتح المجال امام تكوين الأحزاب صاحبه احتفاظ وزارة الداخلية بحق البت في اعتماد الأحزاب السياسية مما يتسبب في اشكال بحكم انها وزارة تابعة لحكومة شكلتها احزاب الائتلاف الحكومي،

ثالثا:انهاء الاحتكار الاعلامي المرئي والمسموع:

وذلك بفتح المجال امام انشاء القنوات التلفزيونية والاذاعية الخاصة،حيث ان عددا من القنوات التلفزيونية الفضائية الجزائرية بدأت البث عبر الأقمار الصناعية (عبد العالي، ماي2012) انطلاقا من الخارج وبعضها افتتح مكاتب له في الجزائر حيث تقوم بتسجيل برامجها وتغطية الاحداث المحلية وتغض السلطة الطرف عن نشاطها الذي يتم خارج أي اطار قانوني محدد،وعموما فإن فتح مجال الاعلام المرئي والمسموع جاء خطوة متأخرة واثار نقاشات ومخاوف وقد فرضه السياق العالمي المرتبط بتطور تكنلوجيا الاعلام وتجاوزها حدود المنع القانوني،

رابعا:زيادة عدد المقاعد البرلمانية:

حيث اقر البرلمان الجزائري نص قانون مرفق بقانون الانتخابات المعدل يحدد توزيع الدوائر الانتخابية ويرفع عدد اعضاء الغرفة السفلى للبرلمان من389 الى462،ليعكس التزايد في الحجم الديمغرافي لسكان الجزائر، وتحسين التمثيل السياسي،كما توجد اقتراحات مستقبلية في طريقة تشكيل البرلمان انتخابيا باعتماد نظم منتخبة مختلطة تجمع بين النظام النسبي الوطني ونظام الأغلبية المحلي،

خامسا:فرض الحصة النسبية:

وهو يندرج في مسار تعزيز مكانة المرأة في المجتمع والسياسة،كما نص على ذلك التعديل الدستوري الأخير،فقد نص قانون الانتخابات المعدل على فرض تمثيل المرأة في القوائم الانتخابية بحيث تحوي أي قائمة ترشيح للانتخابات التشريعية امرأة واحدة على الأقل في الدائرة الانتخابية التي تضم اربعة مقاعد،وان لا يقل عدد المترشحات في القائمة الواحدة عن ثلث المقاعد في الدوائر الانتخابية التي تضم خمسة مقاعد او اكثر وتزداد هذه النسبة الى النصف على الأقل لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج،حيث يفتح هذا الاصلاح المجال امام ملفات تنتظر اصلاحا وهي قضية تحسين التمثيل السياسي بالنسبة للفئات الضعيفة،منها الشباب والطبقات المتوسطة العاملة والمجموعات الهامشية،ويؤمل من هذا الاصلاح بروز الصوت النسوي ووجهة النظر النسوية على المستوى السياسي ازاء العديد من القضايا التي تخص المرأة، (عبد العالي، ماي2012).

المحور الثالث: واقع الحكم الراشد بالجزائر:

مع تنامي وتيرة الإصلاحات في الجزائر تزايد اهتمام السلطة السياسية بموضوع الحكم الراشد من خلال ترشيد أنظمة الحكم ومتابعة المواضيع المتضمنة الأسس النظرية للحكم الراشد ، وتهيئة الأرضية الصحيحة لتأسيسها، ومما لاشك فيه ان هاته الاجراءات قد تؤدي الى ترشيد الحكم في الجزائر وسنحاول تقصي ذلك فيما يلي:

اولا:موقع الجزائر في مؤشرات الحوكمة:

بالنظر إلى مؤشر الحاكمية وبمقارنة الجزائر مع الامارات الرائدة عربيا في هذا المجال وتليها قطر حصلنا على الشكل التالي:

شكل (1) موقع الجزائر في مؤشرات الحكم الراشد مقارنة بالامارات وقطر

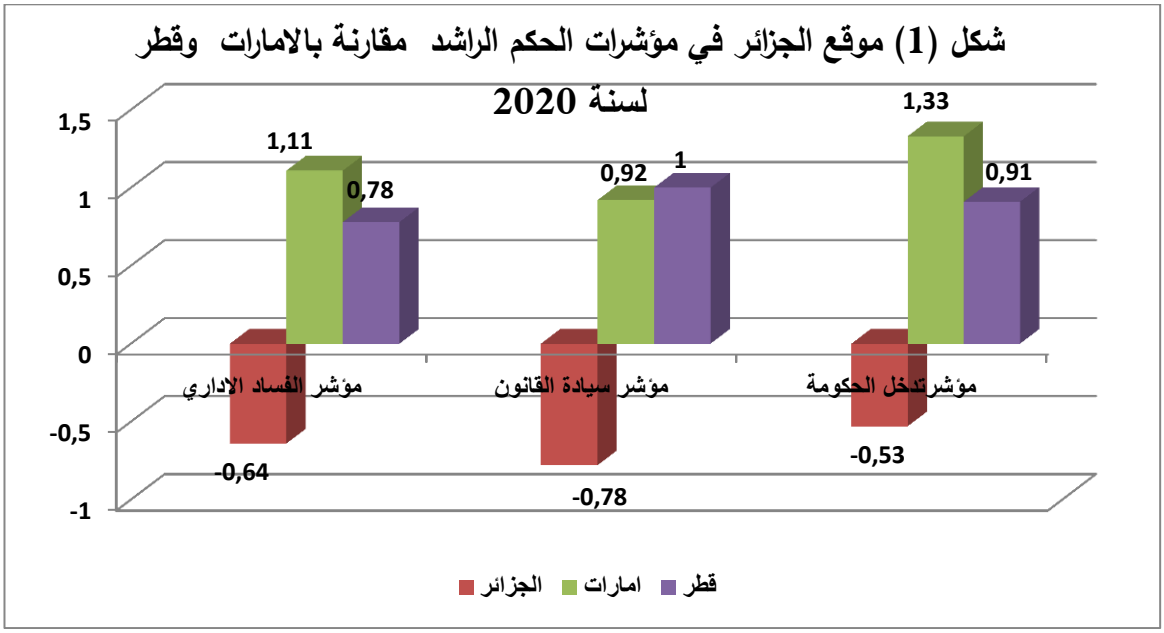

المصدر:من اعداد الباحث اعتمادا على:صندوق النقد العربي،تقرير تنافسية الاقتصادات العربيةالعدد الخامس، الامارات2022،ص ص34-42.

- قيمة كل مؤشر من المؤشرات تقع بين (-2.5) و(2.5) نقطة. تشير ارتفاع قيمة المؤشر إلى الأفضل.

نلاحظ أن الجزائر تعاني من الفساد الاداري حيث تظهر الفجوة واضحة بينها وبين الدولتين (إرتفاع النسبة معناه فساد أقل) ،أما في مجال مؤشر سيادة القانون الذي يُركز على مدى الثقة بفعالية القضاء والمحاكم وكيفية تنفيذ العقود وضمان الدولة لحقوق الملكية لم تحقق الجزائر مستوى مقبول في هذا المؤشر، أما في مجال فعالية الحكومة الذي يقيس مدى التصدي للمحسوبيات والرشاوي وكذلك قُدرتها على تنفيذ السياسات الفّعالة والسليمة واحترام القانون وضمان حقوق الأفراد فيظهر أن الجزائر تعاني من هذه النقطة بتحقيقها لمعدل سالب مقارنة بالامارات وقطر.

ثانيا:وضعية الجزائر في مؤشر الاستقرار السياسي:تمكنت الجزائر من تجاوز حالة الانفلات الأمني في سنوات التسعينات غير أن تحسن الوضع الأمني وحده لا يعكس مدى الاستقرار السياسي الذي يقاس أيضا بعدد المظاهرات الاحتجاجية، والاغتيالات السياسية،واضرابات العمال، والتهديد الخارجي، مدى إستقرار الحكومات وعدم تعرضها للتغيير. (الزهراني، 2004).

وبالنظر إلى مؤشر الاستقرار السياسي الذي يصدره البنك الدولي والذي يقيس عملية ممارسة السلطة من خلال عملية إختيار وتغيير الحكومات ومقدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ السياسات بكفاءة (الطلافحة، 2012) وبمقارنة الجزائر مع أحسن دولة عربية في هذا المؤشر وهي قطر ينتج الشكل التالي:

شكل(2) تطور موقع الجزائر في مؤشر الاستقرارالسياسي مقارنة بأحسن دولة عربية للفترة2015/2021

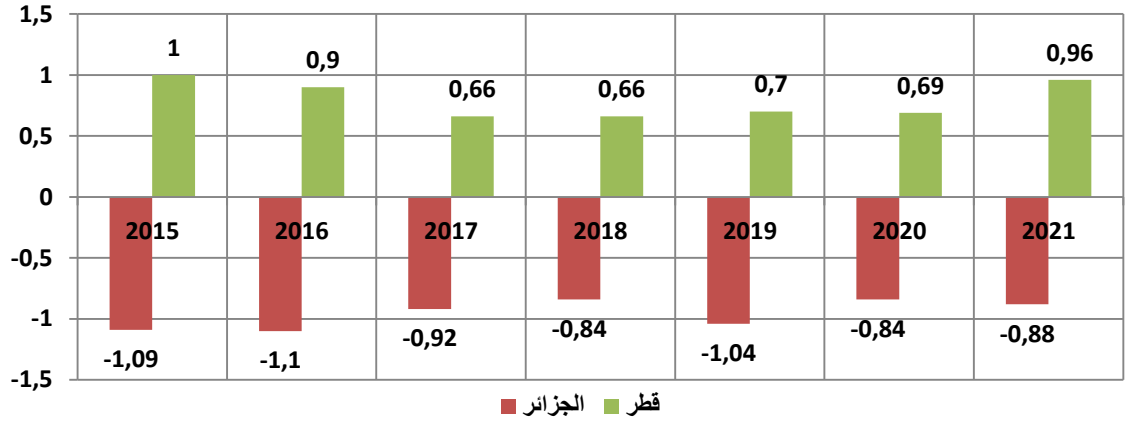

دليل المؤشر: (2,5)أعلى درجات الاستقرار السياسي، (- 2,5) أدنى درجات الاستقرار السياسي

Source: World Bank,Political Stability/Absence of violonce, in:

(http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports) reviewed on 13/09/2022

يتضح من الشكل أعلاه تحسن الجزائر في المؤشر من -1,09 سنة 2015 إلى -1,1 سنة 2016 ويستمر التحسن مسجلا معدلات تتراوح بين (-0,84،-0,88) في الفترة(2018-2021) ما عدا سنة 2019ورغم هذا التحسن فهي مازالت تعاني من إستقرار سياسي متدني جدا

ثالثا:مستوى التعبير والمساءلة في الجزائر:

بالنظر إلى مؤشر التعبير والمساءلة الذي يقيس كفاءة المؤسسات في إدارة عملية التنمية والذي يكشف ضعف الكثير من الدول العربية في هذا المؤشر ينتج الشكل التالي:

شكل(3) تطور موقع الجزائر في مؤشرالتعبير والمساءلة للفترة2015/2021

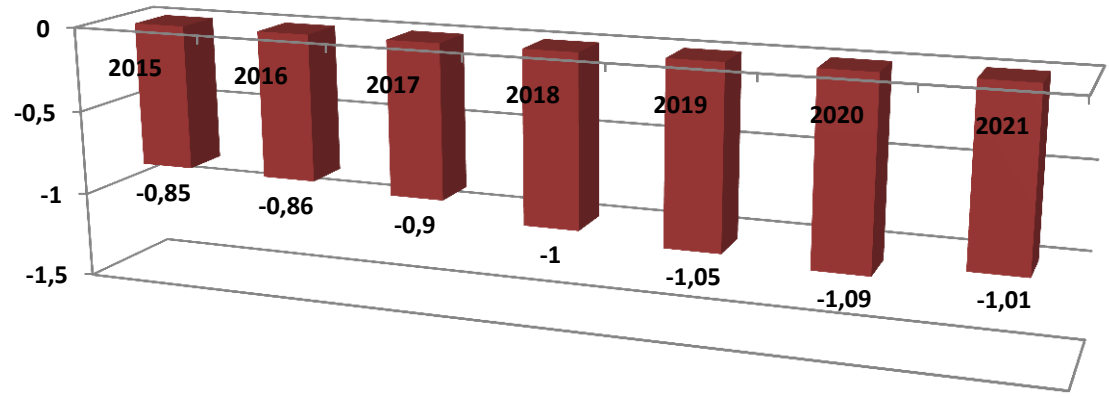

دليل المؤشر: – 2,5: اقل درجة + 2,5:أعلى درجة

Source: World Bank,Voice and Accountability, in http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports reviewed on 13/09/2022

يتبين من الشكل أن المؤشر سالب في معظم الفترة (2015 /2021) مما يعكس الضعف الواضح للمؤسسات.

ثالثا:مستوى محاربة الفساد:

صنفت الجزائر في المرتبة117 من ضمن 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن مؤسسة الشفافية العالمية سنة 2021 والذي صنف في نفس الوقت الامارات وقطر في المرتبتين24و31 عالميا على التوالي، **(transparency, 2022)**

ويرجع هذا الترتيب المتأخر للجزائر في المؤشر الى ما شهدته الجزائر في السنوات الأخيرة من قضايا الفساد، بداية من قضية مجمع الخليفة، تليها قضية الطريق السيار شرق –غرب، وسوناطراك في قطاع المحروقات،وغيرها من القضايا الا انه بداية من 2020 بدأت تظهر بوادر مكافحة الفساد عمليا لا شكليا مما يقودنا للتفاؤل بتحسن ترتيب الجزائر في هذا المؤشر مستقبلا (حمودة ، 2022).

شكل(4) مقارنة تطورموقع الجزائرمع أحسن الدول العربية ضمن مؤشرمكافحة الفساد للسنوات 2021/2015

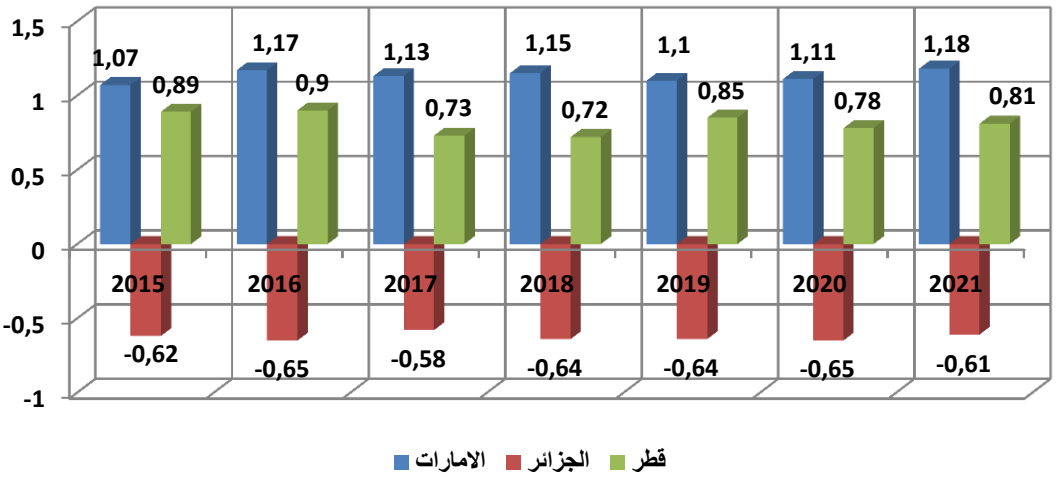

- دليل المؤشر:- 2,5: أعلى درجات الفساد +2,5:أدنى درجات الفساد

Source:World Bank,Control of Corruption,in http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports reviewed on 13/09/2022.

يتضح من الشكل أن المؤشر سالب طول الفترة رغم أن هناك جهود مبذولة لمكافحة الفساد لكنها غير كافية لتقليص الفجوة الواضحة بينها وبين أحسن الدول العربية،حيث تتصف الجزائر بدرجة تفش للفساد تفوق المتوسط العالمي.

المحور الرابع:معوقات تحقيق الحكم الراشد بالجزائر:

توجد الكثير من المعوقات نفصلها فيما يلي:

اولا: المعوقات السياسية:وتتمثل في

1-غياب الثقافة السياسية:ونلاحظها في:

أ- برامج انتخابية حزبية غير واضحة ولا مقنعة:حيث لم تنجح خطابات القيادات الحزبية في جلب اهتمام الجمهور كما ان اهتمام الراي العام لم يعد ينصب على البرامج لأنها لا تثير قضايا جادة،ولم تعد تصدر من قوى موثوقة وقادرة على الفعل

ب- احتكار الساحة الحزبية: لفترة طويلة كانت هناك ظاهرة كرتلة **cartelization** للمشهد الحزبي السياسي (احتكار النشاط الحزبي) حيث احتكرت الأحزاب الكبرى القائمة الساحة الحزبية،واصبحت هاته الأحزاب اكثر ارتباطا بالمؤسسات الحكومية والسياسية في تمويلها وتعيين قيادتها في المناصب الحكومية،فابتعدت عن المجتمع المدني، لكن ظاهرة الاحتكار امتدت الى الأحزاب الجديدة، فالعديد من هاته الأحزاب ولدت على اساس منطق الاحتكار والاقتراب من الادارة على حساب المجتمع،

ج- ضعف الأداء البرلماني وغياب آليات فعلية وفعالة لتوازن السلطات:

وهي سمة بنيوية ودستورية منغرسة في الثقافة السياسية على الرغم من بروز العديد من الأحزاب التي تدعو الى تغيير واقع البرلمان وتعديل الدستور،وتبرز هنا ظاهرة تأثير المؤسسات السياسية في ضعف الأحزاب،حيث تترتب عن المشاركة فيها تكلفة سياسية للأحزاب المتوسطة والصغيرة نظرا لمحدودية ادائها في هذه المؤسسات لعجزها عن مواجهة النصوص التشريعية التي تفرضها احزاب تحالف الأغلبية المشاركة في الحكومة،وتزداد الكلفة السياسية حين يشارك الحزب ذو التمثيل البسيط في البرلمان بمقاعد حكومية محدودة ولا ينجر عن مشاركته كبير فائدة بالنسبة الى قاعدته الانتخابية من المناضلين والمتعاطفين وعموم الشعب، (عبد العالي، ماي2012).

2- ضعف المشاركة السياسية: يشير السياق التاريخي لعملية المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر إلى دخول الدولة والمجتمع في أزمة متعددة الجوانب حتمت اللجوء إلى إحداث التغيير في النظام السياسي لمنع النظام من الإنهيار من خلال الاتجاه الإصلاحي منذ أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، (منيسي، 2004) ويتبين ضعف المشاركة السياسية فيما يلي:

أ- اهمال دور المواطن في الحياة السياسية: عادة ما يتم تحجيم وإغفال دور المواطن كفاعل مؤثر في أي ممارسة سياسية ناجحة، بحيث تكون مشاركته محدودة في هذه العملية خاصة في الأنظمة التي تتميز بالطابع الأبوي تجاه مجتمعاتها، وهو عكس ما يميز الأنظمة الديمقراطية التي يشارك فيها الفرد فعليا في التصويت وفي مناقشات السياسات العامة،كما يؤخذ برأيه في إجراء التعديلات اللازمة على الدستور،

إن التمكين للمواطن ليكون فاعلا مؤثرا في العمليات السياسية المختلفة يدخل في نطاق ترسيخ وبلورة مفهوم المواطنة كفضاء للحقوق والواجبات ضمن الأنساق المختلفة، اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية داخل الوطن،ومن الطبيعي أن نؤكد هنا أن الخروج من الأزمات والتوترات التي تمر بها الجزائر حاليا لن يتحقق إلا بإعادة الاعتبار لدور المواطن في السياسات والإجراءات المختلفة للدولة بقصد التكريس الفعلي لمفهوم المواطنة والعمل على صياغة فضاء وطني جديد، قوامه الأساسي ومرتكزه الرئيس هو المواطنة بكل ما تحتضنه من متطلبات واليات تعد حجرا أساسيا في أي مشروع لبناء الوطن،

ب- ضعف فعالية المجتمع المدني: عرفت مؤسسات المجتمع المدني والحركة الجمعوية انتعاشا وكثافة بعد إقرار التعددية لم تعرف لها نظيرا منذ مجيء الاستقلال،لكن كثافة هذه التشكيلات المدنية لا يمكن النظر إليها، وبشكل كلي، على أنها مؤشرا كافيا لحرية وفاعلية المجتمع المدني في الجزائر،ورغم أهمية ومركزية إشراك مؤسسات المجتمع المدني والعمل الجمعوي في عملية صنع السياسات، وذلك كضرورة وكمدخل لبناء وترسيخ الممارسة الديمقراطية في الجزائر، خاصة في ضوء بروز شعارات مثل الديمقراطية وجها لوجه والديمقراطية الجوارية، إلا أنه يلاحظ أن هذه السياسة يشوبها الكثير من القصور،كعدم احترام الرسالة الحقيقية للعمل الجمعوي وأهدافه، مما يجعل هذه الجمعيات مكاتب خدمات ودعاية فقط،وكذلك وجود الكثير من الإكراهات والعوائق الإدارية والقانونية، وقلة الوسائل وشح الموارد والأطر، وحصر النشاط الجمعوي في فئات اجتماعية معينة، وقلة انتشاره في المناطق الريفية وغيرها من المعيقات،

تعاني البنية التحتية للجمعيات من مشكلات عديدة وعلى رأسها ضعف الميزانية التي تخصصها الدولة لهذا القطاع، فإذا أخذنا في الاعتبار ضعف القطاع الخاص المنتج في الجزائر، والذي يمكن أن يساهم في تمويل العمل الجمعوي، فإنه يمكن عندئذ تصور حجم المعاناة التي يواجهها نشاط الجمعيات فكما هو معروف، تعد الموارد التي تمتلكها مؤسسات وجمعيات للمجتمع المدني من أهم متطلبات قيامه بأدواره المختلفة ، إن الاختلالات الهيكلية العميقة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، والذي يتزامن مع بروز ما يمكن أن نطلق عليه باصطلاح البورجوازية الكسولة، يعدان عاملان من جملة عوامل أخرى تعرقل عملية بناء مؤسسات جمعوية نشيطة وحرة بحكم اعتماد العديد من هذه المؤسسات على إعانات الدولة المالية والمادية، لاسيما في ظل عدم مجازفة الرأسمال الخاص في دعم الحركة الجمعوية.

ج- الامتناع عن المشاركة الحزبية وضعف نسيج المجتمع المدني:

هناك ظاهرة عالمية تتمثل في العزوف عن تأييد الأحزاب السياسية،وعدم الميل نحو الانخراط فيها بناءا على عدة تفسيرات مثل ابتعاد الأحزاب السياسية عن العمل الاجتماعي وعن المجتمع المدني،وتحولها الى احزاب انتخابية تركز على التسويق السياسي ولا تهتم بالتزاماتها السياسية حين تتولى مقاليد السلطة او تشارك في الائتلافات الحكومية،ويزداد الأمر سوءا في الجزائر بغياب القوة المؤسسية لهذه الأحزاب،وافتقارها الى هوية تاريخية وحزبية ايديولوجية(خصوصا الأحزاب الجديدة)اضافة الى ضعف دورها في المشاركة السياسية على المستوى المحلي وعلى المستوى الحكومي وضعف حصيلتها

وادائها،مماجعل معسكر العزوف الانتخابي يتعزز اكثر،ويعود هذا المظهر كذلك الى محدودية الحركة الجمعوية وضعف المجتمع المدني، (عبد العالي، ماي2012)

ثانيا: المعوقات الاجتماعية والثقافية

لعل من أبرز المعيقات التي واجهت مسار الإصلاحات تلك المتعلقة بتحقيق الاندماج الاجتماعي وتحصين الأمن الهوياتي كمدخل لإرساء ممارسة سياسية سليمة تتلاءم وفلسفة الإصلاحات، فلازالت عناصر الهوية الوطنية كاللغة والدين والإرث التاريخي محل استخدام سياسي، سواء من قبل النخبة الحاكمة أو من قبل قوى المعارضة كالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني،إن التعاطي السلبي مع هذه المكونات ساهم بقدر وافر في تغييب المشروع المجتمعي (زياني، 2011).

ثالثا: المعوقات الاقتصادية:

واهم مشكلة هنا هي الاقتصاد الريعي التي تعد تحديا محوريا لترجمة الاصلاحات الدستورية في شكل ممارسة سياسية رصينة سيما في عصر يتم فيه مقايضة السياسة بالاقتصاد (زياني، 2011)، ومع ارتفاع عائدات البترول، كانت الدولة قادرة على خلق نظام تعليمي مجاني و صحة مجانية وسمح ذلك الريع المحافظة على الإجماع حول النظام القائم على مستوى النخب والشعب معا،ولكن الانهيار المفاجيء لعائدات النفط في 1986 اثر في دول الريع منها الجزائر،وأمام هذا التراجع الهائل لأسعار النفط، وضعت السلطة نفسها في أزمة فإما أن تواصل الإنفاق بالشكل السابق محافظة على رضا الجماهير أو تقليص الإنفاق عبر وقف الدعم والحد من الاستهلاك، والحل الأول هو الأسهل آنيا بالنسبة للسلطة، وكان يتطلب اللجوء إلى الاستدانة أكثر وهو ما حدث حتى بلغت ديون الجزائر نسبة عالية نهاية الثمانينات، بل إن خدمة الديون أصبحت تمتص دخل البلاد الإجمالي ، فالقدرة المالية التي كانت تمكن الدولة من تحقيق الإجماع حولها كانت قد انهارت. (صبع، 2008)

رابعا:معوقات مختلفة:الى جانب ما سبق توجد معوقات اخرى اهمها:

1- مشكلة الإرهاب والمعضلة الأمنية:حيث يعد التهديد الإرهابي من أبرز التحديات التي واجهها مسار الإصلاحات في الجزائر وأثر بشكل بالغ في إرساء ممارسة سياسية منسجمة ومتكاملة، فقد وصل التهديد الإرهابي في لحظات معينة إلى حد تهديد كيان الدولة الجزائرية لاسيما خلال النصف الأول من تسعينات القرن الماضي،ورغم انحسار مده في السنوات الأخيرة وأخذه لأشكال وأجيال جديدة، فإن هذه المشكلة لازالت تمثل أولوية أمنية بالنسبة لمختلف المؤسسات السياسية والأمنية في الجزائر بحكم أن مخاطره تتعدى الجوانب العسكرية الصلبة، لتلمس تداعياته السلبية النسيج السياسي والاجتماعي وعملية التنمية الاقتصادية في الجزائر، وعليه أصبح هاجس أمن النظام وأمن الدولة من الهواجس الأمنية للبلد وهو ما أثر سلبا على عملية الترسيخ الديمقراطي،ورغم التنوع في الأساليب التي اعتمدتها النخبة الحاكمة في الجزائر لتطويق هذه الظاهرة،التي تراوحت بين استخدام القوة العسكرية،وكذلك اللجوء إلى أساليب المعالجة السياسية من خلال مبادرات سياسية معينة كسياسات الوئام المدني والمصالحة الوطنية،إلا أن هذا التهديد لازال قائما ومستمرا، (زياني، 2011)

2- معضلة الفساد: إن تغلغل الفساد في الجزائر يجعل الحديث عن نجاعة الإصلاحات السياسية بدون معنى فانتشار هذه الظاهرة أدى إلى إستنزاف وهدر الكثير من الموارد البشرية والمادية للدولة،

فقد أخذت اشكال الفساد في الجزائر بعدا ونسيجا شبكيا يصعب فك إرتباط تمفصلاته ومن أهم معالم هذا النسيج، الإتجار بالنفوذ السياسي للتموقع في مختلف أجهزة الدولة، الرشوة والوساطة سيما في ظل إقبال الجزائر على مشاريع كبرى بفعل وفرة الموارد البترولية،و لعل من أبرز نتائج تنامي مشكلة الفساد انتشار الرشوة كأسلوب للحياة، السعي للوصول إلى المناصب لتحقيق مغانم معينة، إصدار القوانين وعدم تطبيقها وبروز الولاء للعشيرة والقبيلة كبديل للوطن، (زياني، 2011)

المحور الخامس:اطار مقترح لتجسيد الحكم الراشد بالجزائر:

بناء على المعوقات السابقة يمكن تقديم اطار مقترح بهدف تحقيق الحكم الراشد بالجزائر تتمثا اهم نقاطه فيما يلي:

اولا: النهوض بالعامل البشري:

إن الاستثمار في المورد البشري أصبح ضرورة ملحة لكافة الهيئات والمنظمات العالمية وبالتالي أصبح ينظر إليه كقيمة مضافة وتحقيق ناتج وطني وليس كتكلفة اجتماعية ملقاة على المنظمة الإدارية، وتطور هذا المفهوم من إدارة الأفراد إلى مفهوم آخر وهو تنمية المورد البشر ي،فلم يعد يقتصر كما سبق على التعليم والتدريب بل امتد إلى مفاهيم أخرى مثل: تطوير أنماط التفكير والسلوك ونوعية التعليم ومشاركة المجموع في اتخاذ

القرارات والعلاقات الاجتماعية وطرق وأساليب العمل ومن ثم تعبئة الأفراد والعاملين نحو توسيع مجالات تفكيرهم وزيادة قدراتهم على التحكم فيها.

وبخصوص الجزائر لا يمكن بأي حال من الأحوال التكلم عن المفهوم الجديد للموارد البشرية،ما دامت مؤسساتنا لم تلتحق بعد بالتقدم الحاصل في الدول المتطورة،أين نجد كل الوسائل المتاحة لدى الفرد العامل والتعبير عنها بكل حرية،وكذا التكفل التام بهذا العامل المحقق للإنتاجية،كما ينظر إليه على أنه القاطرة الأساسية لجميع الإصلاحات، بالمقارنة مع ذلك في الجزائر بالرغم من إصرار السلطات العمومية على التكفل بهذا العنصر وتوفير الوسائل المادية والمالية من أجله،لكن لم يظهر أثر ذلك على تنميته نفسيا واجتماعيا واقتصاديا بتحقيق درجة الإشباع والدليل على ذلك الإحصائيات السنوية المقدمة من هنا وهناك حول حالة درجة الإحتقان التي يعيشها المئات من إطارات الدولة،

فمجال الإهتمام يجب ان ينصب على جانب الإنفاق الاستثماري في مجال الموارد البشرية،وأهم مجالات الإستثمار في هذا المورد تكمن في التعليم والتكوين والتدر يب باعتبار هذه العناصر مجتمعة تحقق فوائد ونتائج على المديين المتوسط والبعيد للفرد والمؤسسة،وبذلك لزم الإهتمام بهذا المورد أكثر للحاق بالدول المتطورة ومن ثم تحقيق تنمية حقيقية للبلاد.

ثانيا:تقريب الادارة من المواطن:

إن الإتصال وقرب المواطن من الإدارة هو السبيل الوحيد لبناء أسس الحكم الراشد،فالقضاء على المشاكل الإجتماعية التي يتخبط فيها المواطن يكمن في إيضاح علاقات التعاون والإتصال بين المواطن والإدارة، ومنه لا يمكن تصور إدارة بدون علاقات اتصال وقرب مهما كان مستوى تلك الإدارة، لذلك فالهدف الأساسي الذي وجد من أجله الجهاز الإداري عموما هو تلبية رغبات الجمهور وتأمين أفضل الخدمات لهم، ولهذا من حق المواطن أن يراقب ويطلع على أداء الجهاز الإداري محليا ووطنيا،وذلك بإدلاء رأيه بواسطة المجالس الشعبية المحلية والوطنية التي انتخب فيها، فلذلك ينبغي فتح فضاءات للتفكير والتصور والتقييم والمراقبة لكل ما يتعلق بالعلاقات الداخلية بين المواطنين قصد تكريس مبدأ الشفافية في التعاملات من اجل تجاوز الأساليب الكلاسيكية في التسيير،وتقديم خدمات ترضي قاصدي تلك المكاتب قصد تطوير إدارة رشيدة يكون المواطن المساهم الحقيقي فيها،كما يمكن تقريب الإدارة من المواطن من خلال العمل على ترقية ثقافة تسيير جيدة تحكمها معايير وأنظمة ومبادئ وقيم جديدة منها المردودية والإنتاجية والقدرة التنافسية والكفاءة والإحترافية من جهة، وبناء قواعد واضحة لإشراك مختلف الفواعل في رسم السياسات وصياغتها من جهة أخرى.

ثالثا: ترسيخ روح الديمقراطية والمشاركة السياسية:

و هذا من خلال إسهام الأحزاب السياسية في بلورة النقاشات التي تدور داخل المجموعة الوطنية،وهذا باحترام الرأي ومراعاة المصلحة العامة، ولا يمكن بلوغ ذلك إلا من خلال إضفاء الرقابة الشعبية التي تتولاها المجالس المنتخبة بشكل حر ونزيه وهذا بتحقيق مكاسب المواطنين.

رابعا: توفر مجتمع مدني فعال:

إذ أن حيوية المجتمع المدني تكمن في قدرته على تأطير المواطنين للعمل الطوعي والمشاركة في التنمية الحقيقية للبلاد،فما هو مطلوب من المجتمع المدني في الجزائر هو دعم هاته الجمعيات بكافة الوسائل بهدف إشراك المواطن في العمل المشترك في تنفيذ المشاريع مع الأجهزة الرسمية،في إطار صنع السياسات المحلية و إضفاء الرقابة و المشاركة في تنفيذ المشاريع،

خامسا:وجود فواعل حقيقية تشترك فيها الصحافة الحرة والتنظيمات المهنية:

فالسلطات المنتخبة التي تتولى تنظيم وتسيير المجالس المحلية بطريقة شفافة تؤدي إلى تفعيل العوامل المشتركة نحو مفهوم الحكم الراشد الذي يتطلب النزاهة في التسيير،وحياد الإدارة،وغرس روح المبادرة والشعور بالمسؤولية و التزام المسؤول بتقديم الحساب على المهام الموكلة إليه.

سادسا: تطبيق مبدأ الشفافية في التعامل:

وهذا بإلزامية استقلال الهيئة القضائية عن الهيئتين التشريعية والتنفيذية وفتح نقاشات واسعة بين مختلف الفاعلين حول ظاهرة الفساد المستفحلة في شتى الهيئات الرسمية للبلاد،وقصد التخفيف منها،لزم تحسين أجور الموظفين العموميين،وإقرار مبدأ العدالة في التوزيع لتنشيط برامج التنمية، (خليفة، 2008.)

خاتمة:

بعد استعراضنا من خلال فقرات البحث لماهية الحكم الراشد ومعوقات تطبيقه في الجزائر ومن ثم الى سبل تعزيزه، يفترض بنا إعطاء موجز لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة لتكون أرضية من خلالها يمكن إدراج أهم التوصيات المتعلقة به للوصول الى غاية الدراسة والمتمثلة بالحكم الرشيد،

ان ما توصلنا إليه من نتائج يبين ان الحكم الراشد ومبادئه وأسسه ومتطلباته مازالت لم ترق الى المستوى المطلوب بالجزائر رغم الجهود المبذولة،ومن خلال ما قلناه سابقا يمكننا الخروج ببعض النتائج منها:

- ان تحقيق التنمية السياسية يستدعي قيام أسس وآليات للحكم الراشد أو الحوكمة لذلك ربطته الكثير من المنظمات الدولية بتوفير شروط الديمقراطية وترقية حقوق الإنسان،
- أن الجزائر لم تستكمل بعد آليات التنمية السياسية بالمفهوم الحقيقي،وهذا لا يعني بالمقابل أن قطار التنمية متوقف،بل أن الجزائر فتحت ورشات للتنمية من الناحية السياسية كإصلاح قطاع العدالة وهياكل الدولة والتربية إلا أن الجانب الأكبر يبقى يميز المشهد الجزائري هو انتشار الفساد وبكل أشكاله مما ولد ضغوطات اجتماعية بسبب الفقر والبطالة والتهميش،
- حققت الجزائر تحسن طفيف في مؤشر الإستقرار السياسي الصادر عن البنك الدولي مسجلة معدلات تراوحت بين (-0,84،-0,88) في الفترة(2018-2021)
- بينت مؤشرات الحكم الراشد لسنة 2020 ان الجزائر تعاني من الفساد الاداري حيث تظهر الفجوة واضحة بينها وبين دولتي قطر والامارات اللتان حققتا مراتب متقدمة في هذا المجال،أما في مجال مؤشر سيادة القانون الذي يُركز على مدى الثقة بفعالية القضاء والمحاكم وكيفية تنفيذ العقود وضمان الدولة لحقوق الملكية لم تحقق الجزائر مستوى مقبول في هذا المؤشر، وفي مجال فعالية الحكومة الذي يقيس مدى التصدي للمحسوبيات والرشاوي وكذلك قُدرتها على تنفيذ السياسات الفّعالة والسليمة واحترام القانون وضمان حقوق الأفراد فيظهر أن الجزائر تعاني من هذه النقطة بتحقيقها لمعدل سالب مقارنة بالامارات وقطر.

المقترحات:

- مواصلة إصلاح نظام العدالة و عصرنته ومواصلة وتعديل قانون مكافحة الفساد بالرجوع الى بعض المواد الموجودة في القانون السابق والذي يتدرج في زيادة العقوبة كلما زاد المبلغ المختلس،اضافة الى محاربة تبييض الأموال،
- تحسين بيئة المساءلة الخارجية وذلك بتوفير كل الظروف اللازمة لقيام مساءلة تنفيذية وتشريعية وقضائية واعلامية فعالة يمكن ان يعتمد عليها لتطوير عمل القطاع الحكومي يكون على رأسها توفير عنصري الحرية والاستقلالية في العمل،وذلك بمنح هيئاتها كل الصلاحيات القانونية التي من شأنها تسهيل وظيفتها وهذا دون ان ننسى ضرورة تحديد وتوضيح عمل أجهزة الرقابة المركزية وتقوية دورها،

- ضرورة توجه البحوث الى دراسة ظاهرة الفساد،ومحاولة ايجاد الحلول بالرجوع الى الدراسات الاكاديمية والتراكم المعرفي وتجارب البلدان الأخرى في مواجهة هذه الظاهرة،
- إصلاح النظام الانتخابي وإشراك المجتمع المدني،ويتم ذلك بتنظيمه في خلايا جوارية واعية تساهم في تأطيره ورفع مستوى ثقافته الديمقراطية بمشاركة نخبة المجتمع من أساتذة جامعين وعلماء وباحثين في مختلف الميادين، تقوم هذه الخلايا بتنظيم ندوات دورية منتظمة برعاية السلطات العمومية بهدف بث روح المشاركة الفعالة في شؤون الحكم بأساليب متعددة كالمساهمة في عملية ترشيح المنتخبين ...

6. **قائمة المراجع:**

- احمد منيسي. (2004). التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي،. ،مصر: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية.
- السيد مصطفى كامل. (2006). ،*الحكم الرشيد والتنمية*. مصر،ص7: مركز دراسات وبحوث الدول النامية.
- بلعيور الطاهر. (2008). الديمقراطية كأداة لترشيد الحكم،. *الملتقى الدولي حول:الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي*. سطيف: جامعة فرحات عباس،.
- بلقاسم زايري. (2007). تحسين إدارة الحكم ومحاربة الفساد شرط التنمية المستدامة في الوطن العربي. *مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،العدد345،لبنان*، صفحة 52.
- بندر بن سالم الزهراني. (2004). الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية 1970-2000. *رسالة ماجستير في الإقتصاد(غير منشورة)*. السعودية: جامعة الملك سعود.
- حسين الطلافحة. (مايو, 2012). التخطيط والتنمية في الدول العربية. *مجلة جسر التنمية،العدد113 ،المعهد العربي للتخطيط،الكويت*، صفحة ص7.
- صالح زياني. (افريل, 2011). الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية. *مجلة دفاتر السياسة والقانون،عدد خاص،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،*، الصفحات 319-320.
- عادل نصر الدين يعقوب . (2012). الحاكمية وابعادها والاصلاح المجتمعي. *ملتقى الإصلاح المجتمعي الشامل*، (الصفحات 4-3). الأردن،: هيئة الإغاثة الأردنية،.
- عامر صبع. (2008). دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين 1999-2004. ،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية(غير منشورة)،جامعة الجزائر،ص105.
- عبد الباسط دردور. (1996). *العنف السياسي وأزمة التحول في الجزائر*. القاهرة ،مصر،ص111: دار الأمين.
- عبد الرزاق سويقات . (2010). اصلاح النظام الانتخابي لترشيد الحكم في الجزائر. تأليف *مذكرة ماجستير في العلوم السياسية(غير منشورة)* (الصفحات 20-19). قسنطينة: جامعة منتوري.
- عبد القادر عبد العالي. (ماي2012). *الاصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر*. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- عبد القادر يختار، و عبد القادر عبد الرحمان. (2011). ،دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية. *المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي"النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي*، (صفحة 5).
- عزي الأخضر. (2008). فعالية الحكم الراشد(الحوكمة) في تفعيل خوصصة الشركات:اشارة الى واقع الخوصصة في الجزائر. *المؤتمر العلمي الأول حول:حوكمة الشركات ودورها في الاصلاح الاقتصادي* (صفحة 6). دمشق: جامعة دمشق.
- كاوجة بن الصغير، و زينب لبقع . (بدون سنة نشر). ،*دراسة وتحليل مستقبل الإصلاحات السياسية في الجزائر بين التصور والتطبيق (دراسة مقاربة سوسيوسياسية)*. تاريخ الاسترداد 14 افريل, 2014، من منشورة على الموقع:

http://kaoudja.com/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=39:-p&-catid=-17&Itemid.=

- محمد خليفة. (2008.). اشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر. *الملتقى الوطني حول:التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات*. الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.
- نصيرة حمودة . (جوان, 2022). واقع الفساد الاقتصادي في الدول العربية حسب مؤشر مدركات الفساد وسبل مكافحته من المنظور الإسلامي. *مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22العدد 1،جامعة بسكرة*، صفحة 1168.
- **international transparency** .(2022) .***Corruption Perceptions Index CPI*** .**Berlin: Transparency International,in https://www.transparency.org reviewed on 13/09/2022**.